

## النظام الأساسي للبنك الوطني العماني (ش.م.ع.ع.)

### تمهيد

تأسس هذا البنك وفقاً لأحكام القانونين والتشريعات المنظمة لتأسيس الشركات التجارية وأحكام هذا النظام الأساسي، ولما كان قانون الشركات التجارية الصادر بموجب المرسوم السلطاني رقم 18/2019 قد نص على إلغاء قانون الشركات التجارية رقم 74/4، وأوجب على شركات المساهمة القائمة العمل على تعديل أنظمتها الأساسية بما يتوافق مع أحكامه.

فقد انعقدت الجمعية العامة غير العادية للبنك بتاريخ 17 مايو 2020 وقررت الموافقة على تعديل النظام الأساسي للبنك، وذلك على النحو التالي:

### إسم الشركة

المادة (1): اسم الشركة هو البنك الوطني العماني (ش.م.ع.ع.)، وهي شركة مساهمة عامة يشار إليها فيما بعد بـ "البنك".

### المركز الرئيسي

المادة (2): مركز البنك الرئيسي ومقره القانوني في محافظة مسقط بسلطنة عمان، ويجوز لمجلس الإدارة أن ينشئ له فروع أو توكيلات أو مكاتب تمثيل في داخل السلطنة وخارجها.

### مدة البنك

المادة (3): تكون مدة البنك غير محددة بدأت من تاريخ قيده بالمسجل (السجل التجاري).

### أغراض البنك

المادة (4): تتمثل أغراض التي تأسس من أجلها البنك في مزاولة الأعمال المصرافية، وللبنك في سبيل تحقيق أغراضه الحق في القيام بالأنشطة الآتية:

1. مزاولة الأعمال المصرافية بجميع مجالاتها المرخص القيام بها وإجراء الصفقات التجارية وكل ما يتعلق بها والتي يمكن للبنك في أي وقت أو مكان أن يمارس فيها نشاطاً يكون في العادة متصلة بالأعمال المصرافية ، أو التعامل بالنقد أو السنديات المالية .



## البنك الوطني العماني ش.م.ع.ع

- .2 تسليف وإقراض الأموال مقابل كفالات عينية أو شخصية أو مختلفة ، نقداً أو عن طريق الإضافة إلى الحساب أو الحسابات الأخرى ، أو مقابل بواصلص ، أو سندات المديونية، أو الكمبيالات، أو خطابات الاعتماد، أو أي التزامات أخرى، أو مقابل إيداع صكوك الملكية، أو البضائع، أو السلع، أو بواصلص البيع والشحن، أو أوامر الاستلام أو شهادات التخزين من أمناء المخازن وأرصفة الشحن، أو الأوراق المالية، أو إيصالات استلام البضائع، أو آية إيصالات أخرى تجارية، أو سبائك أو أوراق مالية وأسهم .
- .3 ممارسة أعمال الخصم، وأعمال الصرافة والمسكوكات والأوراق المالية .
- .4 استثمار الأموال من وقت لآخر بالطريقة التي يراها البنك مناسبة .
- .5 مباشرة العمل كوكيل لبيع آية أسهم أو أوراق مالية أو آية معاملات مالية أخرى .
- .6 ممارسة أعمال التمويل .
- .7 التعاقد على القروض العامة والخاصة، والتفاوض بشأن تداولها والقيام بإصدارها .
- .8 القيام بدور الوصي والقيم بالنسبة للوصايا، التسويات وسندات الرهن الائتمانية بكافة أنواعها التي يصدرها الزبائن الآخرون وكذلك مباشرة وتنفيذ أعمال الائتمان بكافة أنواعها .
- .9 التعامل في جميع الأوراق النقدية المصرافية والعملات المعدنية والعملات المتداولة، واستلام وإيداع الأموال في حسابات جارية، وودائع لأجل وحسابات التوفير، واستلام الأشياء الثمينة والوثائق المالية لإيداعها في خزان الأمانات .
- .10 إصدار وتداول الضمانات المصرافية وخطابات الاعتماد وصرف الشيكات والحوالات المالية وجميع السندات الأخرى القابلة للتداول وتحصيلها .
- .11 بيع السندات والشهادات والأوراق المالية وكافة السندات الأخرى .
- .12 تسوية الشيكات القابلة للتداول .
- .13 إصدار الضمانات أو تأمين الاكتتاب في الأسهم والسندات والأوراق المالية الأخرى .
- .14 بيع وشراء وتنغير العملات المتداولة والنقود والسبائك .
- .15 المساهمة في كافة الاستثمارات ذات العلاقة بالنشاط الاقتصادي بما في ذلك المساهمة في رؤوس أموال الشركات .
- .16 الدخول في شراكة مع الشركات والهيئات التي تمارس أنشطة مماثلة لأنشطة البنك .



## البنك الوطني العماني ش.م.ع.ع

17. إيداع وإقراض وتسليف الأموال بضمان أو بدون ضمان ويحق للبنك بوجه عام تقديم القروض والسلفيات من أي نوع والتفاوض بشأنها.

18. ممارسة الأعمال المصرافية الإسلامية المتفقة مع أحكام الشريعة الإسلامية من خلال إنشاء نافذة لتقديم الأعمال المصرافية الإسلامية. و كذلك إصدار كافة أنواع الصكوك والأوراق المالية وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية وطرحها للجمهور وطرح المضاربات بكافة أنواعها وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية التي تحكم تلك المضاربات وأحكام القانون المغربي بما فيها القواعد واللوائح والتعليمات الصادرة بموجبه والمتعلقة بالمعاملات المصرافية الإسلامية.

19. الاقتراض بضمان أو بدون ضمان على أصوله ويحق للبنك بوجه عام الحصول على القروض والسلفيات وتأمين التمويل اللازم من أي نوع سواء من الأسواق المحلية و/أو الدولية والتفاوض بشأنها.

20. القيام بكل الأنشطة المرخص بها من قبل البنك المركزي العماني والهيئة العامة لسوق المال مع مراعاة الحصول على تراخيص الازمة.

21. يحق للبنك بوجه عام القيام بأي نشاط مرخص يتماشى مع القانون المغربي رقم 114/2000م وتعديلاته وكافة القوانين الأخرى التي حصل بموجبها الآن أو سيحصل بموجبها في المستقبل على تراخيص أو يسمح له بموجبها القيام بأي أنشطة.

وعلى وجه العموم للبنك أن يقوم بجميع الأعمال الازمة لتحقيق أغراضه المرتبطة به والمكملة له ولا يحد من أنشطة البنك إلا ما تمنعه القوانين السارية والمعمول بها في السلطنة أو ينص عليه في نظامه الأساسي أو يقررها جمعيته العامة.

## رأس المال المرخص به والمصدر

المادة (5): يكون رأس المال المرخص به 200,000,000 ر.ع (مائتي مليون ريال عماني)، ويكون رأس المال المصدر 162,594,635.500 ر.ع (مائة واثنان وستون مليون وخمسة وأربعة وتسعون ألف وستمائة وخمسة وثلاثون ريال عماني وخمسة وسبعين بيضة) مقسم إلى 1,625,946,355 سهم عادي (مليار وستمائة وخمسة وعشرون مليون وتسعمائة وستة وأربعون ألف وثلاثمائة وخمسة وخمسون سهم).

## عدد أعضاء مجلس الإدارة

## المادة (6):

(أ) يتولى إدارة البنك مجلس إدارة مؤلف من أحد عشر (11) عضواً تنتخبهم الجمعية العامة العادية وفقاً للقواعد والإجراءات الصادرة من الهيئة.



## البنك الوطني العماني ش.م.ع.ع

(ب) إذا شغر مركز عضو من أعضاء مجلس الإدارة في الفترة التي تقع بين جمعيتين عامتين عاشرتين، يجوز لمجلس الإدارة أن يعين عضواً مؤقتاً متوفراً فيه شروط العضوية ويتولى هذا العضو مهامه حتى إنعقاد الجمعية العامة العادية التالية.

## السنة المالية

المادة (7): تبدأ السنة المالية للبنك في 1 يناير وتنتهي في 31 ديسمبر من كل عام.

## أحكام ختامية

المادة (8): تطبق أحكام قانون الشركات التجارية رقم 18/2019 وأحكام قانون سوق رأس المال رقم 98/80 وأحكام القانون المصرفي رقم 114/2000 واللوائح والتعليمات الصادرة تنفيذاً لهم والتشريعات ذات العلاقة المنظمة لأنشطة البنك في كل ما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا النظام.



روان بنت أحمد آل سعيد  
رئيس مجلس الإدارة



حمد عبد الحفيظ محمد  
المستشار القانوني



حمد محمد الوهبي  
عضو مجلس الإدارة



التاريخ: 18 مايو 2020